



أ.د. عبدالحسين جليل الغالبي*: سياسة إفقار الجار وسلوك السياسة النقدية العراقية

أولاً- سياسة إفقار الجار: مدخل نظري

تعني سياسة إفقار الجار Beggar-Thy-Neighbour Policy استخدام وسائل اقتصادية متعددة تعمل على تسهيل عمليات التصدير الى الدول المجاورة وتقليل الاستيرادات منها، او بمعنى آخر تعمل على صنع انتعاش اقتصادي على حساب دول الجوار. ومن الأدوات الاقتصادية المستخدمة لسياسة إفقار الجار هي سياسة سعر الصرف الاجنبي، اذ تعمل الدولة على تخفيض قيمة عملتها مما يجعل صادراتها أرخص بنظر مواطني الدول المجاورة واستيراداتها أغلى ثمناً من وجهة نظر مواطنيها، او استعمال سياسات الضرائب الكمركية بتخفيضها على السلع المصدرة نحو الخارج ورفعها على السلع المستوردة نحو الداخل مما يشجع التصدير ويثبط الاستيراد.

وتهدف سياسة إفقار الجار الى تعظيم الرفاهية الاقتصادية للمجتمع على حساب الدول الاخرى ويأتي استعمال الأدوات المذكورة لتلك السياسة لغرض زيادة الإنتاج المحلي من السلع القابلة للتصدير بالدرجة الاولى وتوفير فرص العمل للعاطلين من خلال توظيفهم في تلك الصناعات او المجالات الزراعية الموجهة نحو الخارج وغيرها، وبذلك فإن البلد الذي يستخدم هذه السياسة ينقل مشكلة الركود في



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النقدية

القطاعات الانتاجية وانتشار البطالة الى بلدان الجوار. وباختصار، فإن هذه السياسة ستعمل على زيادة الناتج المحلي لدولة ما عن طريق الحد من الاستيرادات وزيادة طلب الدول الاخرى على صادراتها مما يفاقم الركود في تلك الدول.

وعادة ما تستخدم بقية الدول إجراءات مضادة لهذه السياسة فإن كانت السياسة المستخدمة عملت على تحريك الضرائب الكمركية فإنها ايضا سترد بزيادة الضرائب على الاستيرادات القادمة من تلك الدولة وتقليل الضرائب على الصادرات المتوجهة نحوها، وان كانت الأداة المستخدمة هي التخفيض في قيمة العملة فإن الدول الاخرى سترد بتخفيض قيمة عملاتها مقابل ذلك التخفيض او ما يطلق عليه حديثا تسمية حروب العملة Currency Wars وتصبح الدول رهن حلقة مفرغة من التخفيضات المتسلسلة للتنافس التجاري. وتاريخيا شاع استخدام هذه السياسات عندما سعت بعض البلدان الأوربية الى زيادة إنتاجها ومضاعفة التوظيف من خلال تخفيض قيمة عملاتها إزاء العملات الاخرى للدول المجاورة خلال عقد الثلاثينات من القرن الماضي، وما أن حلت اتفاقيات برتن وودز حتى ظهر تنسيق لسياسات الدول وغابت هذه المنافسات التجارية باستعمال التخفيض لقيم العملات.

وما جرى في العقود الأخيرة بين الصين والولايات المتحدة هو من قبيل حرب العملات وحاولت الولايات المتحدة الضغط على الصين سياسيا للحد من تخفيض قيمة اليوان أمام الدولار لتقليل الاعتماد على هذه السياسة في تشجيع التجارة الخارجية الصينية نحو الولايات المتحدة وان كانت الأخيرة قد لجأت الى هذه الحرب من خلال سياسة التيسير الكمي Quantitative Easing التي استعملتها إبان أزمة 2008، ولكنها مع ذلك تستخدم القناة السياسية الى جانب الأدوات الاقتصادية، اذ



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النقدية

أنها كثيرا ماتعول على تخفيض أسعار الفائدة لجني نتائج ذلك بانعكاسها على قيمة الدولار بالانخفاض ولكن الصين تعاجل بالرد من خلال تخفيض قيمة اليوان، وتبقى الاتهامات المتبادلة بين تلك الدول بتخريب مسارات التجارة العالمية.

ويمكن أن تخفض الدول قيمة عملاتها بعدة أساليب منها التدخل المباشر من قبل بنوكها المركزية من خلال زيادة المعروض النقدي بشراء الأوراق المالية او شراء النقد الاجنبي ويمكن أن يأتي التخفيض من خلال تخفيض معدلات الفائدة اذ أن هذا الإجراء يدفع بالعملات الاجنبية الى مغادرة البلاد تاركة العملة المحلية تنخفض وتقل جاذبيتها ويمكن أن تخفض قيمة العملة المحلية من خلال رفع قيمة عملة الدولة الاخرى، كما فعلت الصين بشراء الأصول المقومة بالدولار مما رفع قيمة الدولار إزاء اليوان الصيني وبذلك فان الصين حققت هدفين هما الربح بالأصول لان قيمة الدولار ارتفعت وكسبت مزايا خفض قيمة العملة حتى وان لم تخفض.

وقد ركزت الولايات المتحدة على توجيه ضغوط سياسية نحو الصين لرفع قيمة اليوان الصيني وبذات الوقت فإن الصين انتقدت الولايات المتحدة بان استعمالها لسياسة التيسير الكمي وإضعاف قيمة الدولار تسببت بتهديد الأصول الصينية المقومة بالدولار.

ثانيا- الصراع التجاري التركي الإيراني على الأسواق العراقية وسياسة إفقار الجار



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النقدية

إن الحرية التجارية التي سادت الأسواق العراقية بعد عام 2003 سمحت للتنافس الدولي على التوسع في السوق العراقية برمتها إذ أن الضرائب الكمركية تم تخفيضها الى أدنى مستوياتها فضلا عن انعدام الرقابة على الاستيرادات مما جعل الباب مفتوحا على مصراعيه أمام البضائع ومن مختلف المناشئ الرديئة والجيدة والرخيصة الثمن ووجدت الدول المجاورة سوقا كبيرة متعطشة لأي نوع من البضائع وخص بالذكر تركيا وإيران من هذه الدول إذ انهما مدار البحث، فقد بدأ هذان البلدان بتصدير ما يستطيعان تصديره الى السوق العراقية العطشى وتوسعت صادراتهما الى العراق سنة بعد أخرى وبمليارات الدولارات فقد كانت صادرات تركيا (0.83) مليار دولار عام 2003 وتوسعت الى أكثر من (12) مليار دولار عام 2013، وكذلك إيران كانت صادراتها (0.438) مليار عام 2003 أمست (6.132) مليار دولار عام 2016 كما يبين الجدول (1) تفاصيل الصادرات من السلع والخدمات المسجلة رسميا وربما هناك ما لم يسجل ولم يظهر في السجلات الرسمية.

وقد اتخذ هذان البلدان من سياسة سعر الصرف الاجنبي أداة للتأثير على التجارة الخارجية بتخفيض قيمة الليرة التركية والريال الإيراني للسيطرة على السوق العراقية فضلا عن جذب السياحة والدراسة والعلاج والهجرة المؤقتة وغيرها لهما من العراق.

ومن خلال استعراض أسعار الصرف الاجنبي إزاء عملات تركيا وإيران والعراق خلال المدة (2009-2018) يلاحظ الارتفاع المتواصل في سعر الصرف الاجنبي أمام الليرة التركية أي تخفيض قيمتها شهرا بعد آخر. وكذلك يلاحظ ارتفاع سعر الصرف الاجنبي أمام الريال الإيراني أي تخفيض قيمته طوال المدة المدروسة،



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النقدية

أما بالنسبة للدينار فيلاحظ انخفاض سعر الصرف الاجنبي أمامه أي ارتفاع قيمته إبان المدة المدروسة.

ويمكن أن نقرن سياسة تخفيض قيمة عملات الدولتين مع تصريحات مسؤولين ذوي علاقة وعلى مستويات عالية بكلتا الدولتين لتوضيح أهداف هذه السياسة التي تم إتباعها من قبلهما نحو العراق.

فقد أكد محافظ البنك المركزي التركي في تصريح له بان تركيا تبذل جهوداً كبيرة كي يحل العراق محل ألمانيا بوصفه أكبر وجهة للصادرات التركية وأشار الى أن الشركات التركية تعمل على تنويع أسواقها بعيدا عن أوروبا المثقلة بالديون، واستنادا الى جمعية المصدرين الأتراك فقد انخفض حجم صادرات تركيا الى العراق في أواسط عام 2014 مقارنة بعام 2013 بسبب الهجمات الإرهابية على المناطق الشمالية من العراق وهذا دفع العراق ليكون بالمرتبة الثالثة من تسلسل مستوعبي الصادرات التركية. وذكر وزير الاقتصاد التركي الى أن حجم خسائر تركيا بلغت حوالي (3) مليار دولار خلال النصف الثاني من عام 2014، ولكن الوضع تغير بعد عام 2017 بتحسن كبير في الصادرات التركية تجاه العراق اذ بلغت ما يربو على (9.1) مليار دولار.

وأما المسؤولين الإيرانيين فإنهم أشاروا الى نفس الاتجاه التركي بتوسيع صادراتهم الى العراق وأكد السفير الإيراني في العراق بأن المنافسة التجارية في العراق ستصبح أكثر جدية مع المنافسين الأجانب وقال ما نصه إن: (زيادة بيع النفط العراقي وايجاد سبل متعددة لاكتساب العائدات من العملة الصعبة وتوجه الأسواق المالية العراقية نحو تعزيز العملة الوطنية قد وفرت ظروفًا مناسبة للأنشطة



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النقدية

التنموية، وتنشيط عمل الشركات الإيرانية في خلق الكثير من فرص العمل الثابتة وزيادة التبادل الاقتصادي بين البلدين). وأكد المستشار التجاري الإيراني في العراق على أن نمو الصادرات الإيرانية للعراق مستمر على الرغم من توقف الصادرات إلى إقليم كردستان. ووضح رئيس منظمة تنمية التجارة الإيرانية بأن العراق يعد أهم الأسواق للصادرات الإيرانية التي تأتي بالمرتبة الثالثة بعد صادرات الصين وتركيا إلى العراق، وقال الملحق التجاري الإيراني في بغداد إنه بإضافة صادرات النفط والغاز والخدمات سيصل مجمل الصادرات إلى 12 مليار دولار خلال عام 2017، وتعد هذه تقديرات أقل من الواقع الفعلي للصادرات.

يلاحظ إن الانتعاش الاقتصادي والتوسع بمستويات التشغيل الذي تمر به الدولتان خلال السنوات المدروسة يرجع في معظمه إلى استحواذهما على السوق العراقية الواسعة والذي انعكس بحالة من الركود على الاقتصاد العراقي ونفسي ظاهرة البطالة في مفاصل القطاعات الاقتصادية العراقية.

جدول (1) الصادرات التركية والإيرانية إلى العراق للمدة (2003-2017)

(مليار دولار)

السنة	2003	2004	2005	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
تركيا	0.83	1.8	2.7	5.1	6	8.3	10.8	12	10.8	8.5	7.6	9.1
إيران	0.438	0.369	1.224	4.56	4.539	5.179	6.337	6.029	6.485	6.225	6.132	-

المصدر: بيانات تركيا - www.statista.com بيانات إيران - www.irica.gov.ir

ثالثاً- سلوك السياسة النقدية في العراق إزاء سياسة إفقار الجار



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النقدية

إن أول المكاسب التي تجنيها تركيا وإيران من سياستيهما النقدية تجاه العراق هو الانتعاش الاقتصادي والذي يتأتى من زيادة إنتاج السلع القابلة للتصدير فضلا عن التشغيل الذي ينجم عن ذلك، أي أن تخفيض عمليتي البلدين بشكل متوالي ومستمر بحيث أضحى درجة التلازم بينهما في عملية التخفيض تصل الى نسب عالية جدا بحيث أن تخفيض الليرة التركية يتبعه تخفيض الريال الإيراني او بالعكس، وكما يلاحظ من الجدول (2) إن درجة الترابط بين سعر الصرف الاجنبي إزاء الليرة التركية والريال الإيراني وصل الى (93%) خلال المدة من مطلع عام 2009 وحتى نهاية شهر آذار من عام 2018 وهي المدة المدروسة وزادت هذه النسبة في الارتفاع عندما تم تحليل بيانات المدة ابتداء من مطلع عام 2014 فقد زاد التنافس في التخفيض بين عمليتي الدولتين ووصل الترابط فيه الى (95%)، أما عن علاقة سعر الصرف الاجنبي إزاء الدينار والليرة التركية فإن العلاقة استمرت بالابتعاد فيما بينهما وهذا يعكس زيادة انخفاض قيمة الليرة وارتفاع قيمة الدينار حتى وصلت العلاقة العكسية بينهما الى (- 47%) في السنتين الأخيرتين من المدة المدروسة ويعد هذا مكسبا للمصدر التركي، وكذلك العلاقة بين سعر الصرف الاجنبي إزاء الدينار والريال الإيراني فإن الاتجاه العكسي ساد عليها وكان أكثر حدة اذ وصل الى (- 60%) خلال السنتين الأخيرتين من المدة المدروسة والذي يعكس المكاسب التي يجنيها المصدر الإيراني. إن مجمل هذه العلاقات تعكس تزايد الانخفاض في قيمة الليرة التركية والريال الإيراني وان كان الأخير انخفض أكثر من الأولى مقابل الارتفاع المستمر في قيمة الدينار العراقي وظهرت صورة الحرب بين العمليتين واضحة للعيان من اجل كسب السوق العراقي.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النقدية

بناء على ما تقدم فإن ذلك يعكس التنافس التجاري بشكل واضح وكاد أن يكون أوضح من التصريحات التي أدلى بها المسؤولون في الدولتين بخصوص سياسة إفقار الجار المتبعة من قبلهما ضد العراق.

ويوضح الجدول (2) درجة الارتباط بين العملات الثلاث فإذا كانت العلاقة بين أية عملتين منهما ايجابية وعالية فإنها تعكس قوة التلازم في التغير بينهما عبر الزمن وهو ما نلاحظه في العلاقة بين الليرة والريال في اتجاه تخفيض قيمتهما خلال المدة المدروسة، وان كانت سلبية بين أية عملتين فإنها توضح ان إحدى العملتين تنخفض قيمتها والأخرى ترتفع كما هو الارتباط بين (الليرة و الدينار) والارتباط بين (الريال و الدينار) .

جدول (2) درجة الارتباط بين سعر الصرف الاجنبي أمام الليرة والريال والدينار ببيانات شهرية

درجة الارتباط بين : (%)			المدة (شهرية)
الدينار والريال	الدينار والليرة	الليرة والريال	
64	67	93	2018/3 - 2009/1
29	37	95	2018/3 - 2014/1
21 -	11 -	92	2018/3 - 2015/1
60 -	47 -	85	2018/3 - 2016/1

المصدر: احتسبها الباحث استنادا الى البيانات الشهرية لسعر الصرف الاجنبي امام العملات الثلاث.

وهنا وحسب القواعد الاقتصادية فإن متخذ القرار الاقتصادي العراقي ولاسيما النقدي يجب أن يكون حساسا تجاه هذه الإجراءات لحماية المنتج المحلي وتقليل



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النقدية

البطالة التي تم تصديرها من الدولتين للعراق وكان المفروض أن تسعى السلطة النقدية العراقية الى تخفيض قيمة الدينار بالشكل المعقول الذي يقف بوجه هذه السياسات (فضلا عن الظروف والصدمات الداخلية والخارجية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي التي توجب تخفيض قيمة الدينار أيضا¹).

وعلى الرغم من كل هذه المتغيرات التي تستدعي تخفيض قيمة الدينار وعلى الرغم من كل المزايا والافضليات التي يتم اقتنائها من التخفيض إلا أننا نجد السلطة النقدية تعمل وبشكل مستمر منذ عام 2009 وحتى الوقت الحاضر على رفع قيمة الدينار بحيث أضحت العلاقة عكسية بين سعر الصرف الاجنبي إمام الدينار وأمام عمليتي الدولتين أي أن أي تخفيض في قيمة العمليتين يقابله رفع في قيمة الدينار وبالتالي فإن هذين البلدين سيجنيان أفضليات تخفيض قيمة عمليتهما وأفضليات رفع قيمة الدينار بالنسبة لهما (والتي تعد من المساوي للاقتصاد العراقي) إذ أن عملية رفع قيمة الدينار تعمل على تشجيع استيراد السلع والخدمات وتوسع السفر والسياحة والعلاج والدراسة وغيرها إليهما مما يعني الترويج للاعتماد على الخارج، فضلا عن أنها تعرقل نمو الصناعة والزراعة العراقية إذ أنها لا تستطيع أن تتنافس تلك البضائع المدعومة من بلدانها ومن سياسة العراق الخارجية وبالتالي سيتوقف إنتاج الكثير من الصناعات وكثير من المحاصيل الزراعية لعدم مقدرتها على المنافسة في سوقها المحلية وما يترتب عليها من تسريح للعمال والفلاحين وزيادة البطالة والاعتماد على

¹ينظر: د. عبدالحسين جليل الغالبي، اختيار نظام الصرف المناسب للدينار العراقي في ظل الصدمة المزدوجة، شبكة الاقتصاديين العراقيين:

<http://iraqieconomists.net/ar/2018/04/20/%d8%af-%d8%b9%d8%a8%d8%af-%d8%a7%d9%84%d8%ad%d8%b3%d9%8a%d9%86-%d8%ac%d9%84%d9%8a%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%ba%d8%a7%d9%84%d8%a8%d9%8a-%d8%a7%d8%ae%d8%aa%d9%8a%d8%a7%d8%b1-%d9%86%d8%b8%d8%a7%d9%85/>



أوراق في السياسة النقدية

الاستيراد في تعويض المنتجات المحلية، وهذا يزيد من البطالة في الاقتصاد العراقي نتيجة انخفاض الإنتاج في القطاعات الاقتصادية وان كانت العمليات العسكرية امتصت جزءا من البطالة ولكن مع ذلك فان المقياس يبقى واضحا، ويؤشر تسهيل السلطات المختلفة المالية والنقدية وغيرها لمهمة دول الجوار في إتباع سياسة إفقار الجار نحو العراق واستحواذهما على السوق العراقية ولا يقف الأمر عند هاتين الدولتين بل استفادت من رفع قيمة الدينار دول أخرى كالسعودية والأردن والكويت وغيرها على الرغم من عدم تخفيض قيمة عملاتها إلا أنها استثمرت رفع قيمة الدينار لزيادة صادراتها نحو العراق. وكذلك فإن الصين التي هي أيضا تخفض قيمة اليوان بسبب حرب العملات الدائرة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية فقد كسبت بطريقه عرضية بعيدة عن تلك الحرب نسبة غير قليلة من السوق العراقية وأمست صادراتها تملأ السوق العراقي، وهكذا جنت مثل هذه الفوائد كثير من الدول غيرها. ولا مناص من التلميح الى أن بعض الدول المستفيدة قد تعمل من خلال العمليات المضاربية على بيع الدولار مقابل شراء الدينار مما يخفض سعر الأول (الصرف الاجنبي) ويرفع قيمة الثاني خدمة لمصالحها التجارية.

وختاما فإن ما يخسره العراق من سياسة رفع قيمة الدينار (تخفيض سعر الصرف الاجنبي) أكثر بكثير مما يكسبه منها، ولا بد للسلطات النقدية من إعادة النظر في هذه السياسة او على الأقل التعاون مع السلطات المالية لفرض حواجز كمركية معقولة تعادل نسبة التخفيض في عملات تلك الدول لحماية المنتج المحلي وردع الاستيراد غير المبرر.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النقدية

* أستاذ علم الاقتصاد، جامعة الكوفة

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر.

<http://iraqieconomists.net/ar/>